المقدمة

جاءت قوات الغزو لاحتلال العراق، ومعها برامج وخطط عديدة تريد أن تنفذها على أرض الرافدين، مستغلة في ذلك الظروف المواتية، والمناخ الملائم الذي وفر لها غطاء واضحًا، لتنفيذ كل المخططات، التي تقف وراءها أطماع ورغبات خبيثة؛ لاستغلال الثروات، ونهب الخيرات، التي يتمتع بها بلدنا العزيز.

وكان من ضمن خطط الخبث أن تأخذ هذه السرقات مأخذًا شرعيًا وقانونيًا، من خلال تشريع قوانين، وتقديم دراسات واستشارات، تسعي أطراف عديدة – بما فيها الحكومة والبرلمان – لإقرارها لصالح جهات خارجية، باتت نواياها معروفة لمتابعي الشأن العراقي.

ومن تلك القوانين التي تسعي تلك الأطراف لإقرارها ما يسمي «قانون النفط والغاز» الذي طرح قبل فترة من الزمن، وأقرته الحكومة الحالية لغرض تنظيم عمليات الاستكشاف والاستخراج والتكرير والتصدير والاستثمار الخارجي، حسبما تدعي الجهات المعنية.

وعلى الرغم من أن صانعي القانون يؤكدون فاعليته وجدواه في خدمة الصالح العراقي؛ إلا أنهم يواجهون رؤى عديدة من خبراء النفط والاقتصاد والاجتماع، بشأن الضمانات التي ينبغي أن يقدمها القانون للشعب العراقي؛ لضمان حقوقه الوطنية، والحيلولة دون سيطرة الشركات الأجنبية على الإنتاج النفطي.. حتى صار القانون يثير الكثير من التساؤلات، التي يوردها الباحثون والمتخصصون، كما يثير

تخوف وتوجس جهات عراقية وغير عراقية؛ نظرًا لإلغائه الجهود السياسية والعمل الشاق الذي قدمه العراقيون منذ أن تم تأميم النفط، وصار «الذهب الأسود» تحت سيطرة العراقيين استخراجًا وإنتاجًا وتصديرًا وصناعة.

لقد أفرز هذا القانون فريقين من الرأي العام في العراق من حيث قبوله ورفضه، ما بين مقدم لمصلحة الشعب العراقي عمومًا ومحاولة الحفاظ على مقدراته وثرواته، وما بين لاهث وراء مطامعه وغاياته الضيقة، فضلًا عن استغلاله لتنفيذ مخططات مشبوهة، يسعى المحتلون لتشريعها وإقرارها في زمن الاحتلال.. وشمل هذا الفرز حتى المشاركين في العملية السياسية الحالية؛ حيث لقي قانون النفط والغاز معارضة داخل الحكومة والبرلمان، من قبل جبهة التوافق، والصدريين، والقائمة العراقية، والجبهة العراقية للحوار الوطني، لذين يرون أن الوقت غير ملائم لإقراره، فيما تعمل كتلة الائتلاف العراقي الموحد على تمرير القانون؛ ليسمح للحكومة الحالية البدء بتنفيذ مشاريع الإعمار.

لقد جاء هذا الإصدار ليؤكد حقيقة بديهية عند كل الخبراء، وأهل الاختصاص من أن ثروة بلاد الرافدين الهائلة تتعرض لحرب شاملة، وخطط خبيثة ومشبوهة للاستيلاء عليها، ونهبها، وحرمان أهلها من الانتفاع بها، بما يعود عليهم بالفضل والخير، من خلال سن قوانين يتستر وراءها السراق والنهاب.

لقد سجلت هذه الدراسة مواقف النقابات، والمؤسسات، والتجمعات، والهيئات والأحزاب المعارضة لهذ القانون من الجهات الخارجية التي عارضت هذا القانون بعض النقابات الأمريكية والبريطانية وغيرها، كالاتحادات العمالية الأمريكية، والحركة العمالية الأمريكية التي تضم ثلاثة ملايين عضو، واتحاد العمال البريطاني، واتحاد نقابات العمال الإيطالي عبر حركة «أوقفوا الحرب».

الذي آثار جدلًا واسعًا، وإن ما احتوته من إيضاحات وحقائق ناصعة، جاءت في إطار متابعة لجهود من الباحثين المتخصصين، أو ما صدر من تقارير ودراسات عن جهات مختلفة، عربية وأجنبية.

لقد كتبت هذه الكتاب بعد أن رأينا حاجة القراء والباحثين عن الحقيقة إليها؛ بسبب قلة الدراسات المنشورة، التي تنبه إلى خطورة هذا القانون.. وبالتالي فنحن أمام مسئولية كبيرة لتوعية شعبنا بخطورة هذا القانون، وأبعاده وتأثيراته على المستوي القريب والبعيد، والهدف هو تكوين فكرة لعموم أفراد الشعب من أجل أن تكون رصيدًا علميًا لوقفتهم المشرفة لرفض هذا المشروع الخطير.. ومن هنا عملت جاهدًا على أن يكون هذا الكتاب في دراسة عامة مبسطة، وغير معقدة، بحيث تستفيد منها طبقات المجتمع كله، دون تعب أو عناء.

إن ما يتعرض له بلدنا المنكوب يوجب علينا أن نكون على قدر المسئولية الملقاة على عاتقنا، ولا يعذر أحد واتته الظروف، وتوفرت له الإمكانات العلمية من أن يدلي بدلوه، بما يفضح مخططات أعدائنا، الذين لا يريدون الخير لنا.. وإننا في هذا الوقت الحرج، والمنعطف الخطير الذي تمر به بلادنا يجب علينا العمل على تضافر الجهود، وأن يكون أساس التعامل بين أصحاب الخبرات التناصح والتعاون بما يعود بالخير على بلدنا الجريح، الذي يئن تحت وطأة الاحتلال البغيض منذ ما يزيد على سبع سنوات، ولنتحد جميعًا في مواجهة قوى الشر، والرذيلة والإلحاد، التي صبت أنواع الأذى والألم فوق رؤوس الأبرياء من أبناء وطننا الغالي.. وبذلك تتحقق الغاية المنشودة والهدف الأسمى، فتكون طريق الخلاص من براثن الغزو معبدة؛ فيسلكها المخلصون.. والخلاص قريب بإذن الله.

د. عبد الكريم العلوجي